

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٥٤**

الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

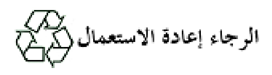
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

09-66452 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وجيبوتي والصومال، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/654، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوغندا.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/602، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، وإلى نسخة من رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، التي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2009/658.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الجماهيرية العربية الليبية

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوغندا مؤيدة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وأوغندا تهتم وتلتزم بالاضطلاع بدور بنّاء في منع نشوب الصراعات في أفريقيا والتوسط فيها وتسويتها.

لقد دعا الاتحاد الأفريقي في القرار الذي اتخذه خلال مؤتمر القمة الثالث عشر، الذي عُقد في سرت، الجماهيرية

العربيـة الليبيـة، في الفتـرة مـن ١ إلى ٣ تمـوز/يوليـه ٢٠٠٩، مجلس الأمن إلى:

”فرض جزاءات على كل الأطراف الفاعلة الأجنبية، سواء داخل المنطقة أو خارجها، لا سيما إريتريا، التي تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة المشاركة في الأنشطة المزعزعة للاستقرار في الصومال ... [و] تقوض جهود السلام والمصالحة والاستقرار الإقليمي“.

ونشيد بمجلس الأمن لتجاوبه مع مناشدة الاتحاد الأفريقي سعيا إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال والمنطقة. ونقدر تأييد أعضاء المجلس الساحق لهذا القرار. ويشكل القرار دليلا واضحا على التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات وصون السلم والأمن في أفريقيا.

والتدابير التي يفرضها هذا القرار ليست شاملة لكنها محددة الهدف وتصحيحية. ويأمل وفدي أن تتخذ إريتريا الإجراء اللازم لتمكين المجلس من إجراء استعراض إيجابي للتدابير التي فرضها اليوم.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن صوتت فييت نام مؤيدة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الذي اتخذه المجلس للتو، فإنها تدعو إريتريا والأطراف المعنية الأخرى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم التوتر أو تصعيده، والتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والانخراط على وجه السرعة في حوار يرمي إلى حل نزاعها الحدودي بالطرق السلمية.

وفييت نام لها موقف ثابت مفاده أن الصراعات الدولية، بما في ذلك الصراعات الناجمة عن نزاعات حدودية، ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية وامتثالا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يلزم جانب الحذر بشأن فرض مزيد من الجزاءات بغية تفادي الآثار السلبية غير المرجوة على الأنشطة الإنسانية وسبل كسب الرزق لشعب إريتريا.

وينبغي للمجلس أن يبقي الحالة قيد نظره المستمر لاحتمال تعديل تدابير الجزاءات أو رفعها في ضوء أي تطورات إيجابية في الميدان.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): لقد كانت ليبيا دائما حريصة على استتباب الأمن والسلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وأجرى الأخ قائد الثورة، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، اتصالات عديدة مع أشقائه الأفارقة بحثا عن الحلول المناسبة للمشاكل بين دول المنطقة، ولكن اتضح أن طبيعة المشاكل وتداخلها يتطلبان المزيد من الوقت والجهد، وتعاونا دوليا متناسقا من أجل إقناع جميع الأطراف بجدوى التفاعل بإيجابية مع المساعي الحميدة، ومواجهة حقيقة المشاكل بشجاعة من خلال الحوار والتفاهم ووضع الآليات المناسبة لحلها.

وقد شجعت ليبيا دول المنطقة على اللجوء إلى آليات القضاء الدولي لحل مشاكل الحدود، باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لتأجيج النزاعات. ووقفت ليبيا إلى جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد. ورحبت باتفاق جيبوتي باعتباره فتح الباب للمصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطراف الفاعلة من الشعب الصومالي، وقادرة على تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وما زالت ليبيا مقتنعة بأن اتفاق جيبوتي يمثل إطارا جيدا لإحلال السلام الدائم في الصومال، ونأمل أن تنضم إليه جميع فصائل المعارضة، وتنبذ اللجوء إلى السلاح، وتنتهج سبيل الحوار لحل جميع

الخلافات. ونحن أيضا نتفهم شواغل جيبوتي ونسعى بكل ما بوسعنا إلى حل الأزمة القائمة بينها وبين إريتريا.

لقد رأت ليبيا في النهج الوارد في القرار الذي اتُخذ للتو نهجا غير واقعي ومتسرع. فالجزاءات ليست الوسيلة المناسبة لحل المشاكل القائمة، وآثارها الإنسانية سوف تفاقم الوضع في القرن الأفريقي، وفي هذه الحالة بالذات ستسد الطريق أمام الحلول السلمية، التي نطمح جميعا للتوصل إليها من خلال مساعي الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة، بمساعدة أطراف فاعلة دولية أخرى.

وكما يعرف الجميع، فإن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي سوف يعقد في شهر كانون الثاني/يناير القادم، وسيتم خلاله بحث مشاكل القرن الأفريقي، بما في ذلك دور إريتريا في المنطقة. ونتوقع أن يشارك الأمين العام أو مبعوثه فيها، ولذلك، كنا نفضل تأجيل بحث المسألة التي نحن بصددها اليوم إلى ما بعد مؤتمر القمة الأفريقي.

إن ليبيا، التي كانت ضحية لجزاءات ظالمة دامت عدة سنوات، آلت على نفسها ألا تكون طرفا في فرض الجزاءات على أي بلد أفريقي، ولذلك فقد صوتنا ضد القرار الذي اتخذ للتو.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وامتنعت الصين عن التصويت على ذلك القرار. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ثلاث نقاط.

أولا، إن الصين ما فتئت تدعم عملية السلام في الصومال دعما راسخا. وقد أقامت علاقات ودية وتعاونا مع الحكومات الاتحادية الانتقالية المتعاقبة في ذلك البلد. وندعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز عملية المصالحة السياسية هناك ونضطلع بدور نشط في دعم الجهود الدبلوماسية لمجلس الأمن في التنسيق مع المحادثات الوطنية الصومالية التي بدأت في جيبوتي. وتسوية مسألة الصومال في النهاية لا تتوقف على حدوث انفراجة جوهرية في عملية المصالحة السياسية الصومالية فحسب، ولكن أيضا على التعاون الصادق من جانب بلدان المنطقة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تحترم بحق سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وأن تدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأن تزيد إسهامها في تحقيق السلام والأمن في ذلك البلد.

ثانيا، تساند الصين الاتحاد الأفريقي بصفة دائمة في تنسيقه مع المجتمع الدولي الأوسع وفي اضطلاعه بدور بناء وهام في التعامل مع مسائل البؤر الملتهبة في أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، شارك الاتحاد الأفريقي بقوة في جهود الوساطة الدبلوماسية والمساعي الحميدة، وكذلك في التعاون في مساعي حفظ السلام، للتعامل مع مسائل البؤر الملتهبة في أفريقيا. وهو يسعى جاهدا إلى حل القضايا الأفريقية بطريقة أفريقية وقد اكتسب خبرة ناجحة. وتلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي جديرة باحترامنا وهي شاهد آخر على قيمة الاتحاد، باعتباره شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الإقليميين. ونتطلع إلى قيام الاتحاد الأفريقي بدور أكبر في التصدي للصراع في القرن الأفريقي ببذل جهود سياسية ودبلوماسية.

ثالثا، تؤكد الصين دائما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الحذر عند فرض جزاءات. واتخاذ المجلس اليوم لقرار بشأن فرض جزاءات على إريتريا ينبغي ألا يحل محل الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات عبر الحوار والتفاوض. وتتمثل الأولوية القصوى الآن في احتفاظ جميع الأطراف المعنية بهدوئها وممارسة ضبط النفس والإحجام عن أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة. وأي بلد يمكنه اختيار أصدقائه، ولكن لا يمكن لأي بلد اختيار جيرانه. والتعايش المتناغم بين أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هو نعمة لبلدان القرن الأفريقي. ونأمل في أن تضع بلدان

المنطقة، بما فيها إريتريا، في اعتبارها مصالح شعوبها ومنطقتها في الأمد الطويل وأن تبذل جهودا متضافرة وبناءة بقدر أكبر لتهيئة بيئة إقليمية متناغمة مؤاتية لقيام تعاون مربح لجميع أطرافه.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تدين النمسا جميع الأعمال التي تسعى لتقويض عملية السلام في الصومال. ونحث جميع الأطراف على الانضمام إلى عملية جيبوتي للسلام وعلى دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها الرامية إلى استقرار الحالة في البلد.

لقد صوتت النمسا مؤيدة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وفي هذا السياق، كان من المهم بالنسبة لوفد بلدي أن يكون فرض جزاءات محددة الأهداف بموجب القرار مبنيا على نهج من خطوتين. ونفهم أن أي قرار بشأن فرض جزاءات محددة سيُتخذ في إطار لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) وفقا للضمانات الإجرائية المنصوص عليها في القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). ونأمل أن تغتنم حكومة إريتريا الوقت المتبقي للتعامل مع شواغل المجتمع الدولي.

وتعتقد النمسا أنه، إلى جانب فرض الجزاءات، سيكون من المهم مواصلة البحث عن حلول للمشاكل السياسية الكامنة. وحكومة إريتريا، من جانبها، ينبغي لها أن تغتنم كل فرصة للدخول في حوار بناء.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شاركت اليابان في اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) لأنها تحترم مبادرة البلدان الأفريقية للإسهام في الاستقرار في القرن الأفريقي، بما في ذلك الحالات في الصومال وجيبوتي وإريتريا. واليابان تؤمن بأنه ينبغي حل التراعات وتسوية الصراعات بالوسائل الدبلوماسية، بما في ذلك الحوار والوساطة. وينبغي تسريع الجهود الرامية إلى تسوية الصراع في القرن الأفريقي.

وتأمل اليابان بصدق في أن تمتثل جميع الدول في المنطقة، بما فيها إريتريا، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تدخل في حوار مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

وسيُخضع مجلس الأمن التدابير لعملية استعراض مستمر في ضوء التطورات المستقبلية بغية الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت المملكة المتحدة اليوم مؤيدة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي ينشئ نظاما جديدا لجزاءات الأمم المتحدة على إريتريا ردا على انتهاكها المستمر لقرارات مجلس الأمن بشأن الصومال وجيبوتي. والقرار يأتي عقب طلب محدد من منظمتين إقليميتين – الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – لكي يتخذ مجلس الأمن هذا الإجراء. وقد قدم فريق الرصد المعني بالصومال أدلة للمجلس على دعم إريتريا لجماعات المعارضة المسلحة في الصومال في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨). ولم تمتثل إريتريا حتى الآن لأي من التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) المتخذ في كانون الثاني/يناير من هذا العام ردا على المناوشات الحدودية بين جيبوتي وإريتريا.

ونود أن نشيد بالعمل الشاق الذي قام به وفد أوغندا، التي تتعرض قواها للخطر في الصومال، للوصول إلى هذا القرار.

إن المملكة المتحدة تحث حكومة إريتريا على وقف تصرفاها غير القانونية عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن هذا وعلى المشاركة بشكل بناء مع الشركاء الدوليين للمساعدة في زيادة الاستقرار في القرن الأفريقي. وسيتوقف شكل تعامل المجتمع الدولي مع إريتريا في المستقبل على تلك الاستجابة.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن المكسيك، بصفتها رئيس لجنة جزاءات الصومال المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، مقتنعة بأن نظام الجزاءات سيسهم في تهيئة ظروف أمنية أفضل في الصومال وفي تعزيز عملية جيبوتي للسلام.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم يوسع نطاق ولاية كل من لجنة الجزاءات وفريق الرصد للتركيز الإقليمي عمليا، مما يمثل تحديا لم يسبق له مثيل بالنسبة لمجلس الأمن ولبلدان المنطقة. وستواصل المكسيك قيادة عمل اللجنة بطريقة شفافة مع التركيز على اتخاذ قرارات واضحة ومتسقة من أجل استخدام الجزاءات كوسيلة من الوسائل التي توفر السيطرة والحوافز لمختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة على الانضمام إلى العملية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن صوتت لصالح القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، أود أن أدلي بالبيان الموجز التالي. ترى تركيا من حيث المبدأ أنه يجب حل الصراعات من خلال الدبلوماسية والحوار. وفي ذلك الصدد، أود أن أشارك الآخرين الأمل في أن تغتنم جميع الأطراف المعنية قرار اليوم بوصفه فرصة لحل جميع المسائل المعلقة في منطقة القرن الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان قصير بصفتي ممثل بوركينا فاسو.

طوال المناقشات التي دارت بشأن مشروع القرار، ذكّرت بوركينا فاسو باستمرار بأن فرض الجزاءات هو إجراء استثنائي ينبغي للمجلس ألا ينظر فيه إلا كملاذ أخير. ومع ذلك، صوتت بوركينا فاسو لصالح القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) للأسباب التالية.

أولا، لا تزال بوركينا فاسو قلقة جدا إزاء الحالة الراهنة في الصومال، ونشعر بالقلق بشكل خاص اليوم في ضوء التدهور الخطير في الحالة الأمنية الذي وقع يوم الأحد ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعد اشتباكات بين مجموعات مسلحة غير مشروعة وجنود حكوميين، مما أدى إلى مقتل ١٤ شخصا. إن هذه الهجمات التي نُسبت أساسا إلى الميليشيات التابعة لحركة الشباب، بدعم من مقاتلين أجانب، تجعل من الصعب على موظفي المنظمات الإنسانية القيام بالعمل. علاوة على ذلك، بلغ حجمها وقوتها درجة تضفي مصداقية على الزعم بأن دعم للمتمردين يأتي من الخارج، ولا سيما من بلدان في المنطقة دون الإقليمية.

أرادت بوركينا فاسو أيضا كفالة المتابعة للطلب الصريح الذي تقدمت به الهيئات المختصة التابعة للاتحاد الأفريقي في ضوء الحالة المشار إليها أعلاه. وفي الواقع، أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيان أصدره في أعقاب الجلسة ١٩٤ التي عُقدت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عن قلقه الشديد إزاء تزايد وجود العناصر الأجنبية في مقديشو وأجزاء أخرى من الصومال، ودعا مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على الأفراد والدول الذين يعارضون عملية السلام والمصالحة في الصومال. وذلك الطلب المقدم من مجلس السلم والأمن وافق عليه المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

مع ذلك، ونظرا لأن نظام الجزاءات المنصوص عليها في القرار الذي اتخذناه للتو يقترن بآلية للاستعراض، ما زال أمام إريتريا الوقت لإظهار حسن النية والإرادة الخيرة. لذلك، نحث إريتريا على التعاون مع المجتمع الدولي، بالالتزام الصارم بحظر الأسلحة، ودعم تنفيذ اتفاق جيبوتي، وهو الإطار الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الصومالية، والاعتراف بالحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها السلطة السياسية الشرعية الوحيدة في الصومال.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أود أن أهنئ الوفد النمساوي على عمله الممتاز في الشهر الماضي. ويرحب وفدي بالعمل الممتاز الذي قامت به بوركينا فاسو كعضو في مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين والجهود الدؤوبة التي بذلتها للتوفيق بين مواقف جميع الأطراف في الصراع من أجل التوصل إلى حلول تفاوضية وعادلة تقوم على توافق الآراء.

بالنسبة لوفدي، فإن اتخاذ القرار الذي نناقشه اليوم، القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، يتخذ بعدا خاصا، حيث أنه في ظل رئاسة أفريقية لمجلس الأمن، نظر المجلس في مشروع قرار يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية في القرن الأفريقي واعتمده.

سيدي الرئيس، أود أن أبرز الدور البنّاء والإيجابي الذي قام به وفدكم، فضلا عن الدور الذي قام به كل أعضاء المجلس. وهذا دليل آخر على التعاون المتزايد بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بغية إعادة إحلال السلام والأمن وصونهما في القارة.

ويأتي قرار اليوم بناء على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة في سرت، ليبيا، حيث دعت مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على الجهات الفاعلة الأجنبية داخل المنطقة وخارجها، ولا سيما إريتريا، التي تقدم الدعم للجماعات المسلحة المتورطة في أنشطة من شأنها زعزعة الاستقرار في الصومال، وتقويض جميع الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة في البلد والمنطقة، وأعربت عن قلقها إزاء عدم تعاون إريتريا في تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وبناء على ذلك، أستطيع أن أقول إنه كان هناك تقارب بين آراء أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأن عدم تعاون السلطات الإريترية وعدم انخراطها في حوار، فهي لم تبد شيئا سوى الازدراء والرفض واستمرت في أعمالها المزعزعة للاستقرار في منطقتنا، على الرغم من عروض المساعي الحميدة التي قدمتها هاتان المنظمتان مرات عديدة. وهذا التلاقي في الآراء هو الذي جعل مجلس الأمن يتحمل مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة من خلال اعتماد مشروع القرار المعروض عليه اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن جيبوتي وإريتريا جارتان توترت علاقاتهما للأسف منذ أن أعلنت إريتريا دولة في عام ١٩٩١. وتجدر الإشارة إلى أن الأرض المتنازع عليها، والتي تحتلها إريتريا حاليا، كانت موضوع خلاف سابق بين البلدين في عام ١٩٩٦. وفي ذلك الوقت، جاءت إريتريا بخريطة وهمية لتبرهن على أن تلك المنطقة كانت جزءا من ذلك البلد. وبطبيعة الحال، اعترضت جيبوتي بشدة مشككة بصحة الخريطة وصدقها، واسترعت على الفور انتباه مجلس الأمن إلى المسألة، وعندها تراجعت إريتريا وسحبت الخريطة رسميا.

ومرة أخرى، ولم يكن قد مضى سوى سنتين، وفي خضم جهود الوساطة المكثفة التي كانت تقوم بها لجنة مختارة مؤلفة من كبار القادة الأفارقة أنشأها الاتحاد الأفريقي خلال تصاعد الأعمال العدائية بين إريتريا وإثيوبيا، كال قائد إريتريا، باحتقار وجرأة مطلقين، اتهامات لا أساس لها للرئيس السابق الراحل والأب الروحي في بلدي الذي كان عضوا في اللجنة المختارة. وكان ردنا أنه قد فاض الكيل، وقطعنا العلاقات الدبلوماسية مع إريتريا.

واستمر هذا لبضع سنوات قبل حدوث تقارب آخر وعودة العلاقات. ولكن مما أثار جزعنا البالغ أننا اكتشفنا بمرارة أن الموثوقية والاتساق سمتان لا تتصف بهما أسمرة. وبالتالي، وبالكاد بعد انقضاء عشر سنوات، وجدنا أنفسنا متورطين في مواجهة عسكرية في أوائل عام ٢٠٠٨ على خلفية قيام القوات الإريترية بالاحتلال المفاجئ الذي لا يمكن تفسيره لأجزاء من بلدي – رأس دميرة وجزيرة دميرة.

وكما يذكر أعضاء المجلس، خاطب كل من رئيس بلدي ورئيس وزراء جيبوتي المجلس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي (انظر S/PV.5924) – من أجل التأكيد على خطورة الحالة المتوترة التي أسفرت عن وفاة العديد وجرح الكثير ووقوع عدد كبير في الأسر على كلا الجانبين، وذلك في أعقاب الاشتباكات العسكرية التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وحكومة بلدي لم تدخر جهدا وقد استنفدت جميع السبل، بإشراكها جميع المنظمات الإقليمية والدولية في حل هذه الأزمة. وقد تصرف كل من مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على وجه السرعة، داعين إلى وقف فوري لإطلاق النار، حيث أدانوا إريتريا بشدة وطالبوا بانسحاب جميع القوات إلى مواقعها السابقة. واستجابت جيبوتي للنداءات وسحبت قواتها إلى مواقعها السابقة. ومن ناحية أخرى، لم تكتف إريتريا برفض جميع النداءات فحسب، وإنما ردت دائما على كل محاولات الاسترضاء من أي طرف بالرفض واللامبالاة وبصورة تكاد تصل إلى حد الاحتقار.

إن الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس الأمن كانت واضحة لا لبس فيها وبعيدة الأثر، ومثلت اتهاما صريحا للنظام بارتكابه سلوكا خاطئا وتشويهاته المتعمدة وغير الشريفة للحقيقة. وقام مجلس الأمن، وهو غير راض عن مماطلة إريتريا وتعنتها الواضحين واستمرار احتلالها للأراضي الجيبوتية رغم النداءات المتكررة من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بفرض إرادته من خلال القرار ١٨٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي طالب إريتريا بتنفيذ إجراءات محددة في غضون ستة أسابيع، وبعدها سيقرر المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة. ومع ذلك، وفي أقل من ٢٤ ساعة، وفي تصرف ينم عن طبيعتها، رفضت إريتريا القرار ووصفته بأنه غير مدروس وغير متوازن وغير ضروري.

من غير المعقول أن سنة قد مرت دون أي تنفيذ للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وهو قرار رئيسي لهذا المجلس، والفضل يعود ربما للقوى التي تحبذ بقاء القوات في مواقعها الراهنة، وربما للآخرين المؤمنين بوهم العلاقة. ولكن الجميع يقللون من حجم المرارة والإحباط المتناميين لدى شعبي. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس بلدي أمام المجلس في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أصر على أن:

”والمأزق الذي فرضته علينا إريتريا لا يطاق وغير مقبول. والاستفزاز وغزو أرضنا بدون مبرر غير مقبولين بتاتا ... والاستمرار في عدم اتخاذ أي إجراء، أيا كان شكله، لن يشجع سلوك إريتريا فحسب، بل سيكافئها عليه. وبذلك، ليس أمام بلدي سوى خيار واحد: أي خيار الحرب“. (*S/PV.6000*، الصفحة ٥)

لكن حكومة جيبوتي وشعبها اليوم يبتهجان ويرحبان ترحيبا بحرارة بأن العدالة ستأخذ مجراها أخيرا، بشأن العدوان السافر والصارخ الذي لم يسبقه استفزاز والذي شنته إريتريا على بلدي منذ عامين تقريبا. وبوصف جيبوتي دولة صغيرة براغماتية ومحبة للسلام وسط منطقة مضطربة، فإنها تضع كل أملها وإيمانها بالمبدأ الأساسي لهذه

المنظمة وهو: منع الحرب في إطار ترتيب للأمن الجماعي يعتبر بموجبه أي اعتداء تقوم به دولة اعتداء على جميع الدول الأخرى التي تعمل معا لردع المعتدي.

وأغلب الظن أن مجموعة من التدابير العقابية المنسقة التي تستهدف قيادات النظام المدنية والعسكرية أساسا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يجبرها على الإقدام على خيارات غير مستساغة. ونظرا لعناد إريتريا وتحديها الأسطوريين والادعاء بالصلاح الذي يسود آلتها الدعائية التي يصدر عنها بيانات مشكوك فيها بصورة يومية تقريبا، فإن عدم اتخاذ إجراء لم يكن قط من خيارات هذا المجلس. وفرض جزاءات على إريتريا أمر لا مفر منه وطال انتظاره كثيرا جدا.

وقلما يعرض على مجلس الأمن قرار يفرض جزاءات تشمل ثلاثة بلدان، وفي ذلك الصدد، يؤثر على المنطقة بأسرها. هذا هو مغزى قرار اليوم المرجعي والتاريخي لدرجة أن منطقة القرن الأفريقي باتت مفعمة بالآمال الكبيرة بأننا قد نكون على أعتاب بداية النهاية لفترة شهدت حروبا وأعمالا عدائية خرقاء مدمرة وطويلة جدا ومبددة للموارد، اقتلعت عشرات الملايين من الناس وحرمتهم من حقوقهم الأساسية في الحياة والتعليم والتنمية والسلام والأمن. وذلك هو السبب وراء التدابير المبينة في قرار اليوم التي تستهدف الدور المدمر للنظام الإريتري في الصومال وتعديه على سيادة بلدي وسلامته الإقليمية فحسب، دون أن يؤثر ذلك سلبا على شعب إريتريا المبتلى بالفقر والمرض وسوء الحكم.

لا أحد لديه أية أوهام، بما في ذلك إريتريا نفسها، بشأن الحقائق التي أرادت هي عامدة أن توجدها على أرض الواقع – زرع نفسها في أراضي جيبوتي ذات السيادة لدوافع خفية تماما، كما تكشف بوضوح في رسالتها المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن:

> ”ويأمل وفد إريتريا أيضا في انتهاز هذه الفرصة للتشديد على أهمية القرار النهائي والملزِم المتعلق بتعليم الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية. ولا يمكن أن تظل هذه المسألة متروكة على الرف إلى الأبد إذا كانت هناك رغبة في ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة. وليست هذه المسألة مهمة في حد ذاتها فحسب، بل إنها تقع في صميم الوضع المضطرب في القرن الأفريقي، بما في ذلك العلاقات الصعبة حاليا بين جيبوتي وإريتريا“. (*S/2009/602*)

وتواصل إريتريا استخدام هذه الحجة الغريبة وغير القابلة للتصديق،

> ”تحث حكومة إريتريا مجلس الأمن على عدم تجاهل المسألة الحقيقية التي تقف وراء العديد من التراعات التي تشهدها منطقتنا، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة ليكفل تقيّدَ إثيوبيا بالتزاماتها بموجب المعاهدات والقانون الدولي وليكفل سحب قواتها من أراضي إريتريا ذات السيادة التي تحتلها إثيوبيا بصورة غير مشروعة“. (المرجع نفسه)

وتقول إريتريا دون خجل وبصوت عال وواضح لهذا المجلس إن لديها ما يبرر الاستمرار في احتلالها غير المشروع لأراضي جمهورية جيبوتي ذات السيادة ما دامت إريتريا على خلاف مع إثيوبيا. ذلك هو التحدي الذي يواجه هذا المجلس.

ولمدة سنة ونصف السنة بعد الاشتباك الذي وقع في الفترة ١٠–١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ما فتئت إريتريا تماطل في تقديم المعلومات بشأن ظروف ومكان وجود

أسرى الحرب من جيبوتي، الذين يبلغ عددهم ١٩ جنديا، بينهم ضابط كبير. ولم يسمح باستمرار بدخول الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من الوفود والبلدان والأشخاص ذوي النوايا الحسنة. عموما، فقدت جيبوتي ٢٧ جنديا في هذا الصراع، إلى جانب ١١٩ جريحا. ولدينا أسرى حرب إريتريين نعاملهم، وسنواصل معاملتهم، معاملة إنسانية، ونسمح لكل من يهمه أمرهم بالوصول إليهم. نحن نطالب إريتريا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن تقبل بالتزاماتها الدولية المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الثالثة.

وللمرة الأولى منذ انزلاق الصومال في الفوضى وتحوله إلى بلد حيث يتنافس أمراء الحرب والمسلحون الإسلاميون على السلطة، هناك توافق ساحق في الآراء داخل المنطقة بشأن كيفية المضي قدما لإحلال السلام والأمن في الصومال. وبالمثل، فإن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي قدموا الاعتراف والدعم اللازمين للحكومة الاتحادية الانتقالية. عموما، هناك اعتراف كبير بضرورة تحسين وتعزيز القطاع الأمني في الصومال - بشكل تصاعدي، على الرغم من أنه لا ينبغي لنا إهدار هذا الزخم.

في الواقع، فإن الصومال، ومقديشو على وجه الخصوص، يمثلان في الوقت الراهن بيئة مليئة بالتحديات بالنسبة للجميع. وفي ضوء تزايد التمرد المميت يتساءل المرء، عما إذا كان يمكن إقناع الأمم المتحدة بإعادة تقييم دورها في الصومال. والأمر الأكثر اتصالا بما نبحثه هو تساؤل المرء عما إذا كان النهج القائم المكون من ثلاث مراحل والقائم على الملاحظة الدقيقة متوافقا مع مجمل السيناريو المتغير على أرض الواقع. ومن المناسب في هذا الصدد التنويه بما كتبته مجلة الإيكونوميست في عددها الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر:

"ما لم يتدخل طرف ما لديه الشجاعة والمعدات بحزم وعلى نطاق واسع، ستظل الصومال تمثل أتعس صورة للدول الفاشلة في العالم حيث يحاصر البؤس الصوماليين العاديين من كل جهة".

لقد وجه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا تحذيرا لإريتريا بالكف عن تقديم الدعم للأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال أو الأعمال التي تحول دون تنفيذ عملية جيبوتي للسلام أو تعرقلها. لذلك، يؤكد تصرف المجلس اليوم باتخاذه القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تصميمه على وضع حد لأنشطة زعزعة الاستقرار في الصومال التي تقوم بها إريتريا وغيرها من الجهات الفاعلة الأجنبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد دواله (الصومال): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال، وبالتحديد فيما يتعلق بالقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه المجلس اليوم. أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلي من جيبوتي وموافقتي على ما ورد فيه. كما أود أن أشكر سفير أوغندا على الطريقة المتسقة للغاية التي بذل من خلالها الجهود لضمان أن يتخذ مجلس الأمن هذا القرار. كما أشكركم، سيدي على رئاستكم.

ونؤيد تأييدا كاملا القرار الذي اتُخذ للتو، لأننا نعتقد صادقين أن إريتريا كانت عاملا سلبيا رئيسيا في إطالة أمد الصراع في الصومال. وقد أبدت الحكومة الاتحادية الانتقالية، مرارا وتكرارا، استعدادها للدخول في حوار مع حكومة إريتريا بغية حل جميع الخلافات بين جميع الأطراف المعنية، وإقناع إريتريا، وهي بلد عضو في الاتحاد الأفريقي، بالامتناع عن التدخل في شؤون الصومال، لكنها لم تفلح في ذلك حتى الآن. وعليه، فإننا نعتقد أن القرار الذي اتخذه

المجلس للتو يشكل خطوة إيجابية للغاية صوب تسوية حالة انعدام الأمن في القرن الأفريقي. ونأمل أن تقتنع إريتريا بذلك.

وفيما يتعلق بجيبوتي، فإنني أتفق مع ما ذكره زميلي ممثل جيبوتي. وعلاوة على ذلك، فقد أبانت إريتريا تجاه جيبوتي، على الدوام، عن سلوك غير ودي ولا يليق بالجيران. ومثلما حدث في الماضي، لم يكن لدى إريتريا أي مبرر لأعمالها اليائسة والتوسعية ضد جيبوتي. ولا أنوي سرد جميع الأنشطة التخريبية والعدائية التي قامت بها إريتريا ضد الصومال خلال العقدين الماضيين، لكن لا بد لي أن أذكر عددا منها.

أولا، ما فتئت إريتريا تمنح اللجوء والملاذ الآمن لإرهابيين معروفين ومتمردين ومفسدين ومنتهكين لحقوق الإنسان، كان هدفهم على الدوام زعزعة استقرار الصومال. وقد ارتكبت تلك المجموعات ذاتها جرائم ضد البشرية وجرائم ضد الشعب الصومالي.

ثانيا، ما برحت إريتريا توفر وتمول وتيسر تدفق الأسلحة والموارد إلى المتطرفين والعناصر الإرهابية في الصومال.

ثالثا، ما انفكت إريتريا تقدم كل ما بوسعها من دعم اقتصادي وسياسي ومعنوي ودعائي للمتمردين المسلحين والمفسدين في الصومال.

رابعا، تشمل الأنشطة العدائية التي قامت بها إريتريا خلال العقدين الماضيين عرقلة جهود السلام والمصالحة بصورة سافرة، فضلا عن إحباط جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية السابقة والحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية صوب تثبيت الاستقرار في الصومال وإعادة تأهيله وتعميره.

وعلى الرغم من جميع الأنشطة العدائية والسلبية لإريتريا ضد الصومال حكومة وشعبا، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية على استعداد، في أي وقت، للدخول في حوار جدي مع إريتريا بغية حل أي مسألة من المسائل العالقة. وللأسف، وبحكم سلوك إريتريا في الماضي، فإننا لا نثق بأنها ستغير توجهها العدائي إزاء الصومال.

وفي ظل تلك الظروف، فإننا نسعى إلى الحصول على الدعم العاجل من مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة إريتريا بصورة مباشرة، الآن وليس آجلا، ولتشجيعها على الانضمام إلى الجهود الجارية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما لتعزيز العملية الجارية لإحلال السلام في الصومال وتثبيت الاستقرار فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

بما أن هذه قد تكون آخر جلسة علنية لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء المجلس الخمسة المنتهية ولايتهم: بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا. وأشيد بهم على عملهم الدؤوب ومثابرتهم وحماسهم خلال فترة ولايتهم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.